

## إشكالية التقويم البيداغوجي في ظل نظام "ل م د"

د. براهيمى أم السعود<sup>1</sup>

1- العنوان المهني، جامعة زيان عاشور – الجلفة-

messocio@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/16؛ تاريخ القبول: 2020/04/02

### The problematic of pedagogical evaluation under the LMD System,

A. Brahimy Oum Saoud

#### Abstract:

The aim of our article is to highlight the problem of pedagogical evaluation in the context of the LMD system of testing its conformity with the standards of higher education of developed countries, those whose graduates are in adequacy with the requirements of 1 'market economy. However, the results of Algerian studies, which we have reviewed have confirmed for the most part, that pedagogical evaluation does not reach the level required on a global scale and does not take into account the conditions of the knowledge economy. imposed by globalization.

**Keywords:** educational assessment, Higher Education, the LMD system

#### المخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على إشكالية التقويم البيداغوجي في ظل نظام "ل م د" و معرفة مدى استجابته للمعايير التي يعمل بها التعليم العالي في الدول المتقدمة تلك التي استطاعت تكوين طلبتها تكوينا يساير متطلبات اقتصاد السوق مما يجعل منهم موارد بشرية تساهم بصفة فعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذه المجتمعات. غير أن الدراسات الجزائرية التي اطلعنا عليها واعتمدنا على نتائجها، أكدت أن التقويم البيداغوجي لا يرقى الى

المستوى المطلوب عالميا ولا يراعي شروط اقتصاد المعرفة الذي فرضته العولمة مما يجعل خريجي الجامعة الجزائرية يفتقرون للخبرة والكفاءات والمهارات وقيم العمل التي فرضتها العولمة الشاملة.

**الكلمات المفتاحية:** التقويم البيداغوجي، التعليم العالي، نظام "ل م د".

### مقدمة:

يعتبر تقويم بصفة عامة، من الممارسات الاجتماعية التي رافقت تاريخ الانسانية، وفي شكله المعتاد والأكثر تداولاً، يتمثل في اصدار حكم قيمي حول مستوى أداء أفراد أو جماعات اجتماعية بهدف تحديد النخبة. ويعتبر التقويم على مستوى التعليم العالي وسيلة لجمع معلومات معينة تسمح بمقارنة النتائج المحققة وتلك المتوقعة، بغرض تعديل طرق الفعل البيداغوجي من أجل بناء أفراد قادرين على التكيف مع المستجدات العلمية والاقتصادية والثقافية في الحاضر وفي المستقبل. و لهذه الغاية، أقدمت الجامعة الجزائرية منذ سنة 2003، على تبني النظام الأنجلو سكسوني بأطواره الثلاثة (ليسانس، ماستر، دكتوراه) الذي من شأنه تمكين الطلبة من مهارات مهنية استجابة للتحولات المتسارعة التي تشهدها اقتصاديات العالم، التي أصبحت لا تكفي بمجرد تحصيل المعرفة بل تقتضي القدرة على استغلالها و تحويلها الى مشاريع استثمارية لخلق الثروة و توزيعها. غير أن نقشي ظاهرة البطالة بين حاملي الشهادات العليا بعد سنوات من تطبيق هذا النظام الجديد، يجعلنا نشكك في جدوى وفعالية التقويم البيداغوجي في الجامعة الجزائرية وفي التزامه بالمعايير العالمية التي تضمن لمخرجات التعليم العالي خبرة وكفاءات ومهارات مهنية تمكنهم مباشرة من التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق. وهذا ان دل على شيء فانه يدل على أن هناك فجوة واسعة بين أساليب التقويم البيداغوجي المعتمدة في التعليم العالي بكل تخصصاته وتلك التي تعمل بها الدول المتقدمة من أجل تطوير قدرات طلابها وكفاءاتهم المهنية.

نحاول من خلال قراءاتنا وإطلاعنا على ما انجز حول هذا الموضوع، من دراسات ميدانية ومؤلفات وطنية وأجنبية، التطرق الى هذه الإشكالية ومحاولة تحديد العوامل التي تكمن وراءها.

## 1- أهمية وأهداف البحث

### 1-1- أهمية البحث

يكتسي التقويم البيداغوجي أهمية قصوى ذلك أنه يسمح بقياس كفاءة الطلبة وخبرتهم ومهاراتهم، خاصة عندما يتم وفق المعايير المحددة علميا، مما يسمح بتقدير المسافة بين النتائج المحققة في الواقع من حيث التحصيل العلمي وتلك التي تم العمل من أجل الوصول إليها. وتتعاظم أهمية التقويم البيداغوجي أكثر في الوقت الراهن حيث أنه انتقل من مجرد اختبار كمية المعارف المحصلة الى اختبار كيفية تطبيقها. فالتعليم العالي أصبح بهذا المعنى، أمام تحديات كبيرة في ظل العولمة واقتصاد المعرفة، تتمثل في تخريج ليس فقط حاملي شهادات بل تكوين موارد بشرية من شأنها انتاج المعرفة واستثمارها وتفعيلها وتحويلها الى منتوجات بميزة تنافسية تلبي متطلبات اقتصاد السوق.

### 1-2- أهداف البحث

من أهم الأهداف التي نسعى الوصول إليها من خلال هذه الورقة البحثية، يمكن الإشارة الى:

- ✓ تعريف دور التقويم البيداغوجي ومراحل تطوره عبر التاريخ،
- ✓ تحديد معايير التقويم البيداغوجي في ظل اقتصاد المعرفة،
- ✓ إبراز أهم الاختلالات على مستوى التقويم البيداغوجي في ظل نظام ل م د.

## 2- دور التقويم البيداغوجي

يتمثل دور التقويم البيداغوجي حسب (18: 1986, DE KETELE) في محاولة الحصول على مجموعة من المعلومات ، وجهة قدر الامكان ، معبرة وصادقة من أجل الحكم على قيمة فعل معين مع الأخذ بعين الاعتبار درجة التطابق بين المعلومات المجمعة والمعايير

المتفقة مع الاهداف المسطرة من أجل أخذ القرار المناسب الذي قد يكون :

- ✓ تأكيد طريقة التعلم والمواصلة على نفس النهج ،
- ✓ مراجعة الاستراتيجية و الخطوات المستعملة ،
- ✓ اعادة تحفيز الطالب ،
- ✓ اعادة النظر في طرق التقويم عند الضرورة

ويشير(67: 1997, Perrenoud) الى أن دور التقويم يتمثل في انتقاء المعلومة التي تسمح بالحكم على قيمة فعل أو سلوك أو إنتاج حسب كفاءة معينة أو هدف منشود. ويتعلق الأمر بتوفير معلومة حول العلاقة بين المتعلم وموضوع التعلم. أما (53: 1990, Hadji) فإنه يرى أن التقويم البيداغوجي يتمثل في منح قيمة لحالة واقعية على ضوء حالة مرتقبة بالواجهة بين حقل الواقع الملموس والتوقعات.

## 2-1- مراحل تطور دور التقويم البيداغوجي

### أ- المرحلة الأولى

ظهر التقويم البيداغوجي بصيغته الانتقائية والترتيبية للمتعلمين في النصف الأول من القرن العشرين في ظروف كانت فيها الأهداف التربوية تتمثل في محور الأمية بصفة شاملة مع الحفاظ على الترتيب الهرمي للطبقات الاجتماعية الموجودة آنذاك. وعليه فقد كانت الممارسة التقويمية خاضعة لمنطق معياري هدفه مراقبة المعارف المحصلة باستعمال المكافئة أو العقاب أو الحث على العمل أكثر أو تقديم الشهادة(34: 2010, Guimard)

### ب- المرحلة الثانية

اوكل للتقويم في هذه المرحلة وظيفة ثانية تتمثل في التمييز بين مستوى أداء المتعلمين والتكفل بأولئك الذين يواجهون صعوبات في التحصيل الدراسي. هذا البعد الجديد، ظهر مع التوسع الاقتصادي والتكنولوجي والديموقراطي والثقافي. وقد ترتب عن سياسة ديمقراطية التعليم ومبدأ الاجبارية الرامية الى تحسين مستوى تكوين جميع أفراد المجتمع، لمواجهة الراهانات الاقتصادية الجديدة، فشل دراسي فادح حملت المدرسة من قبل المهتمين، مسؤولية حدوثه. وإثر هذه النتيجة تم مراجعة أسلوب التقويم السابق مع بروز علم النفس

المدرسي والبحث من أجل تحديد القدرات التي ينبغي أن يكتسبها المتعلم من أجل العلم ، داخل المدرسة ، مما أدى الى تطوير أدوات تقويم جديدة غايتها إدراك بشكل أفضل، تنوع أسباب الفشل الدراسي والتكفل به. (Guimard,2010: 36)

### ج- المرحلة الثالثة

عرفت هذه المرحلة وظيفة تقويمية مستحدثة، تركز على فهم عملية التعلم، تم تطويرها نتيجة الحركات الاحتجاجية العالمية في نهاية الستينات والازمات الاقتصادية المتتالية في السبعينيات . فالخوف والقلق مما يخفيه المستقبل نتيجة هذه الاوضاع والازمة العميقة التي عاشتها المدرسة، أدت الى ظهور نقاش حاد حول ممارسة التقويم البيداغوجي التقليدي الذي كان ينظر اليه باعتباره غير منصف ومسئول على الفشل الدراسي. الأمر الذي أدى الى بروز التقويم التكويني (l'évaluation formative) والتميز البيداغوجي ( la distinction pédagogique) كأفضل منهجية لاكتساب الكفاءات الدراسية وجعل المدرسة تحترم مبدأ تكافؤ الفرص. وعلى هذا الأساس، تم إنجاز بحثا ميدانية وتطوير أدوات تقويمية جديدة لتحديد العوامل المفسرة لمسارات المتعلمين الدراسية والمشاكل التي تعيق تعلمهم. وتتميز هذه المرحلة بظهور علم النفس المعرفي ( la psychologie cognitive) المعالج للمعلومة والذي أصبح الإطار النظري المرجعي للتصورات الجديدة للذكاء وتقويمه والدراسات الاولى للعمليات المسئولة عن تعلم القراءة العادي والمضطرب. (Guimard,2010: 40)

### د- المرحلة الرابعة

وهي المرحلة التي أصبحت فيها وظيفة التقويم البيداغوجي تتمثل في التشخيص والمساعدة على التعلم .و هذا البعد هو الذي نعرفه اليوم والذي تم تطويره انطلاقا من تسعينيات القرن الماضي في ظروف العولمة وسرعة التغيرات الاجتماعية. فالتنافس الاقتصادي الدولي وبروز الفردانية تعد من أهم العوامل التي أدت بالأنظمة التربوية أكثر من ذي قبل الى ضرورة رفع مستوى أدائها وانصافها مع التحكم في النفقات. وقد تنوعت وسائل التقييم وتضاعفت على كل مستويات

الانظمة التربوية لتحديد أنماط الفعل المجدية وقياس نتائجها مع التركيز على السياسات التربوية حول الوقاية من اضطرابات التعلم واسهامات البحوث في مجال علم النفس المعرفي. بدأت هذه الوسائل التقويمية تعمل انطلاقا من المرحلة التحضيرية من أجل رصد وفحص وتشخيص المشاكل. وتوجد اليوم أدوات كثيرة تسمح بتحليل دقيق لعمليات واستراتيجيات معالجة المعلومة كما تسمح كذلك باقتراح فرضيات مفسرة وبناء برامج من أجل المساعدة على التعلم (Guimard,2010: 45).

### 3-أساليب التقويم البيداغوجي

بالنسبة لهذا الجزء نتوقف عند أسلوبين يهمننا تعريفهما نظرا لدورهما الحاسم على مستوى التعليم العالي الذي نريده نوعيا يعمل على انتاج الموارد البشرية ذات الكفاءات العالية:

أ- التقويم التكويني (l'évaluation formative) : يقوم هذا الشكل من التقويم بوظيفة بيداغوجية، تهدف الى التحقق من أن وسائل التكوين المقترحة تتفق مع خصائص المتعلمين .و يكون هذا الاسلوب التقويمي بعد ما تتم عملية التعلم حيث أنه يرمي الى اعلام كل من المتعلم والمعلم بدرجة التحكم المحققة وكذلك اكتشاف المشاكل التي تعيق تعلم المتعلم حتى يمكن اقتراح استراتيجيات التقدم .

ب - التقويم التحصيلي (l'évaluation sommative) : يقوم هذا الأسلوب بوظيفة اجتماعية، تهدف الى التحقق من أن خصائص المتعلم تستجيب لمتطلبات نظام التكوين المسبقة. (28: Allal,1991) تعبر هذه الأساليب مهما كان غرضها، عن انشغال المؤسسات التعليمية واهتمامها بمرودية المدرسة. والمردودية بلغة الاقتصاد، هي عرض الحال الذي يريده المجتمع إيجابيا، بين تكاليف الوسائل المستعملة ونوعية النتائج المتحصل عليها والتي يتم قياسها بصفة عامة من خلال نسبة الانتقال والامتحانات وعدد المتخرجين ونوعيتهم وخاصة مدى قدرتهم على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة. ويعتبر أداء المتعلمين و تطورهم مع الزمن ، من المؤشرات الأساسية التي تسمح للمؤسسة بأخذ التدابير اللازمة للحالات الملاحظة، من حيث تهيئة

المسارات وتكييفها من المستجدات البيداغوجية، تكوين المعلمين وفق مقتضيات العصر تحسين البرامج لتواكب القيم المهنية الجديدة ، ادماج وسائل الاعلام والاتصال الحديثة من اجل استغلالها للوصول الى المعارف المستجدة(4: Bouzid et Berrouch).

#### 4- معايير جودة التقويم البيداغوجي الجامعي في العالم المتقدم

إن ضمان التعليم العالي النوعي، أصبح الشغل الشاغل لمعظم الدول في العالم وذلك سعيا لتحضير مخرجات تتمتع بقاعدة معرفية واسعة تترجم بمجموعة من الكفاءات تمكنهم من مسايرة مقتضيات عالم يسوده التعقيد والترابط. وتعمل في هذا الاتجاه، عدة هيئات خبيرة عبر العالم، لتحديد الأهداف المرجوة من خلال مصطلحات قابلة للفهم والاستيعاب متجاوزة الحدود الجغرافية والثقافات (Bouzid et Berrouch, 2012: 6). فالعولمة والتكامل الإقليمي والحركية المتزايدة للطلبة والأساتذة، كلها أمور أدت الى ضرورة التعجيل بتبني تقويم بيداغوجي بمعايير دولية تضمن جودة التعليم العالي المتعارفة بين الأمم وداخلها، مما يمكن من انتاج النخبة التي يعتمد عليها أي مجتمع في تنميته المستدامة ولذا فان البرامج الحالية والمناهج البيداغوجية في العالم المتقدم، تركز بالأساس على تحصيل الكفاءات والمهارات (savoir-faire) التي تستدعي معارف مكتسبة قابلة للتطبيق على أرض الواقع . و يكمن دور التقويم البيداغوجي في الفصل بين من اكتسب معرفة نظرية ومن اكتسب خبرة ومهارات يستطيع توظيفها حيث يتم بعد ذلك القيام بالحكم واتخاذ القرارات المناسبة(13: Delors, 1996). لقد أصبح من الضروري والمستعجل أن تعمل الانظمة التربوية على تكوين أفراد قابلين للتكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية و التكنولوجية نظرا للرهانات الجديدة التي تنتظر مجتمع القرن الواحد والعشرين. فبالرغم من أن المهارات الاساسية كالقراءة والكتابة والحساب، تعد من الضروريات الأولى، إلا أن كفاءات أخرى ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار تكوين افرادا أكثر استقلالية، أكثر ثقة بقدراتهم على التعلم واكساب المعرفة بالاعتماد على أنفسهم وهو المفهوم الذي أصبح يعرف بعبارة " تعلم

كيف تتعلم مدى الحياة" ( Apprendre à apprendre le long de la vie ) .

## 5- الدور الاجتماعي للتقويم البيداغوجي

إن المجتمع الناشئ بخلفية الاقتصاد الجديد، ينظر الى المعرفة باعتبارها موردا مفتاحا، يسمح للأمام بالتقدم والرفاهية و الازدهار (Bouguetta,2007:28) لأن المستقبل القريب لن يفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة بل بين الدول التي تملك المعرفة وتلك التي تفتقر لها و بكلمة أخرى فان الثروة الحقيقية سوف تكون المعرفة التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال تفعيل التقويم البيداغوجي بمعايير العالمية. فالمجتمع بنمطه الجديد والذي يشهد تحولات سريعة تستدعي القدرة على التكيف باستمرار، يجعل من تحصيل الخبرة والمعرفة وادماج التكنولوجيات الحديثة ، مسؤولية على عاتق التعليم العالي(71: Ghallamallah,2006) وقد أصدرت لجنة التربية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية (OCDE) في هذا الشأن، تقريرا في اتجاه الدول النامية، يلح على ضرورة رفع تحدي الميزة التنافسية عن طريق المرونة واكتساب المهارات اللازمة وبذل الجهود الكافية للارتقاء بإنتاجها الى مستوى الجودة المطلوب و لأن نماذج العمل في سياق العولمة ، تتميز بتطور سريع ، فإنها تؤثر بشدة على شكل المعارف والكفاءات المناسبة و بالتالي على قدرة الأفراد في المساهمة في الحياة الاقتصادية.(Cornoy,1999: 89)

فان الطريقة التي ينبغي أن يتم بها بناء الأنظمة التربوية وتلك التي يتم بها اعداد استراتيجيات الدول لمواجهة العولمة، تمثل جانبا هاما يرتبط بصفة واضحة، بالوضع الاقتصادي ودرجة التنمية في هذه الدول. ولهذا فان كل دولة في مثل هذه الظروف، عليها بالاستثمار بدون هواده في مواردها البشرية وفي التعليم والتكوين العالي على أساس تقويم بيداغوجي صارم في مستوى انتقاء ذوي الكفاءات العليا (59: Pain,2011) أن شعار "العلم من أجل العلم" ترك مكانه لشعار "العلم من أجل التنمية". فالتقويم البيداغوجي المطلوب اليوم، ينبغي أن يقوم على أساس القيم والمعايير العالمية، لأن العولمة بانتشارها السريع عن طريق الاقتصاد الحر والمبادلات التجارية المكثفة،



ستمارس لا محالة، نوعا من الضغط على الأنظمة التعليمية خاصة في الدول النامية من خلال بعض الهيئات الأممية من أجل اجراء تغييرات شاملة على مستوى سياساتها وأهدافها وأولوياتها. لقد أشارت في هذا الصدد الباحثة (Leger-Jarinou, 1999: 18) أن نماذج العمل وأماكن العمل تتطور بسرعة فائقة مما يجعلها شديدة التأثير على شكل المعارف والكفاءات وبالتالي على مهارات الافراد، شبابا وكهولا، رجالا و نساء وعلية فان المشاركة في الحياة الاقتصادية تقتضي استعدادا مستمرا للمبادرة والابتكار. و قد أكد ذلك عالم الاقتصاد والاجتماع (Drucker, 1985: 42) عند اشارته الى ظهور جماعة اجتماعية في بداية التسعينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز العالم المتقدم، تسجل أسرع نمو داخل الطبقة النشطة وهي جماعة من التقنيين، يبادرون بمشاريع استثمارية من تصميمهم ويقومون بتجسيدها من خلال تطبيق معارفهم وكفاءاتهم المكتسبة، هؤلاء العمال يسميهم (Drucker) عمال المعرفة. (Les travailleurs du savoir) فمخرجات التعليم العالي القائمة على أساس الكفاءة و القدرة على الابتكار جعلت من الدول الغنية التي لا تمثل الا 15% من سكان العالم مصدرا ل 90% من براءات الاختراع و يظهر و بكل وضوح أن الاندماج في الاقتصاد العالمي يرتبط بوجود يد عاملة نوعية يصنعها نظام جامعي يعتمد على تقويم يخضع لمعايير الجودة (Bouزيد et Berrouch, 2012: 8).

##### 5- نظام "ل م د": الهندسة البيداغوجية الواعدة

لقد مر نظام التعليم العالي في الجزائر بعدة مراحل تميزت بمجموعة من الإصلاحات تهدف في كل مرة للاستجابة لمتطلبات المحيط السوسيو اقتصادي الوطني من ناحية ومواكبة تطور العلوم التكنولوجية المستمر من جهة أخرى فبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، الا ان بعض الاختلالات الوظيفية، خاصة أمام الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، أخذت بالتراكم على مر السنين مما أدى بالجامعة الى التخلف نسبة لما يجري حولها داخل الوطن وخارجه. وعليه فان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قامت بتحديد استراتيجية عقدية لتنمية القطاع والنهوض به خلال مرحلة

2013/2004، يتمثل محورها الرئيسي في انجاز وتنفيذ تعديلا شاملا وعميقا، يبدأ بتنصيب هندسة جديدة للدروس مع تحيين وترقية مختلف البرامج البيداغوجية الى المستوى المطلوب وإعادة تنظيم التسيير الإداري بصفة جذرية (Décret exécutif /2004).

وانطلاقا من هذه المبادئ أصبح من الضروري والمستعجل أن توفر الجامعة الجزائرية كل الوسائل البيداغوجية و العلمية والبشرية والمادية والبنوية التي تمكنها من الاستجابة لتوقعات المجتمع وكذلك مسايرة توجهات التعليم العالي الجديدة في ظل العولمة وفق ما تم التعبير عنه ضمن "عملية بولونيا" (Le processus de Bologne)، سعيا لتحقيق أهداف معلنة تتمثل في خلق سوق مشتركة للعمل لتسهيل حركية الشهادات مع تطوير مفهوم القابلية للتوظيف (189-207: Bengherit, Rabah, 2006) و في هذا السياق تم إدراج نظام "ل م د" (ليسانس، ماستر، دكتوراه) كإصلاح جديد دخل حيز التنفيذ سنة 2004/2003، من شأنه تحقيق التناغم بين نظام التكوين الجامعي والساحة الاقتصادية داخل البلاد وخارجه مما يجعله منه رافعة للتنمية المستدامة على أساس البحث العلمي و المبادرة الابتكار لرفع تحديات مجتمع المعرفة. (Dourari, 2012). و على العموم يمكن تلخيص أهداف نظام "ل م د" المتفائلة في النقاط التالية:

- ✓ حركية الطالب الداخلية والخارجية ،
- ✓ حرية الطالب المتعلم واستقلالته في اختيار مساره التكويني
- ✓ توفير معارف متعددة الابعاد والعمل على تنمية المبادرات الفردية
- ✓ الابتكار البيداغوجي أو إمكانية التعليم بالحضور أو عن بعد
- ✓ تحقيق تناغم التكوين و المرونة ،
- ✓ شفافية المسارات التكوينية وتحسين القابلية للتوظيف.
- ✓ الاعتماد على ما يسمى بالشريك الاجتماعي أي المؤسسات التي تتكفل بتربص الطلبة خلال مرحلة التكوين،
- ✓ تعيين الأسناذ الوصي الذي يرافق الطالب خلال سنوات التكوين من أجل الرعاية والتوجيه العلمي.

## 6- إشكالية التقويم البيداغوجي في ظل نظام "ل م د"

السؤال الذي سنحاول الإجابة عنه في هذه الفقرة هو : هل الظروف التي تم فيها تطبيق نظام "ل م د" في الجزائر تسمح بالعملية التقويمية وفقا للمعايير المعمول بها في الدول المتقدمة؟

ان التقويم بمفهومه العلمي وكما تم تعريفه أعلاه هو الوسيلة التي يمكن من خلالها الفصل بين متخرج حامل لمجرد شهادة تثبت مروره بالتعليم العالي وحامل كفاءات ومعارف يستطيع توظيفها واستغلالها في مساره المهني او في مشروع استثماري يساهم به في خلق الثروة. غير ان الواقع المعاش يثبت أن التقويم المعمول به في الوقت الراهن لم يمكن التعليم العالي من الوفاء بوعوده أي بلوغ الأهداف المسطرة والدليل هو نسبة البطالة المتفشية بين حاملي الشهادات العليا. ان المفروض كما هو ساري المفعول في الدول الغربية، أن يتم التأكيد بالدرجة الأولى، على تفعيل التقويم وبصفة مستمرة ليس فقط من أجل فحص المعارف النظرية التي تحصل عليها الطالب من المحاضرات و الكتب بل الكفاءات و المهارات (le savoir-faire) و العمليات (les processus) والاستراتيجيات التي يمكنه تطويرها. فالتصور الجديد للتقويم يتعدى مجرد الامتحان والترتيب الهرمي للطلبة وفق العلامات التي تحصلوا عليها، بل تقويم كل طالب على حدة وتحديد قدراته التطبيقية وما يستطيع تقديمه للمجتمع بعد تخرجه. فإشكالية التقويم المطروحة أمام التعليم العالي تكمن في غياب البيئة الانجلو سكسونية التي نشأ فيها ومن أجلها والتي تتوفر فيها شروط تطبيق "ل م د" السوسيو اقتصادية والمادية والبيداغوجية.

ان ادراج نظام "ل م د" كما يشير الخبراء، لم ترافقه نصوص واضحة، وان كان الشيء القليل حول التنظيم البيداغوجي الجديد مثل عروض التكوين، فان التعليمات الوافية حول المسارات الدراسية والأطر المرجعية (curriculums et référentiels) (تبقى شبه منعدمة إضافة الى غموض الغايات والمضامين والأنشطة المدعمة لها ومنهجية التعلم ومحتويات المقاييس. فكل هذه العناصر لا زالت تجري بصورتها التقليدية (Lardjane, 2015) و في هذه الظروف تبقى أساليب التقويم التقليدية سائدة، سواء كانت تكوينية أو تحصيلية

لينحصر دورها في وضع علامة على ورقة الامتحان مع العلم أن أساليب التقويم تطورت كثيرا في الدول التي تبنت نظام "ل م د" حيث أنها أصبحت تعتمد على الاختبارات الشفهية واختبار القدرة على انجاز تقارير علمية وملخصات لعدد معين من الكتب في التخصص الى جانب نشاطات علمية وعملية متنوعة وفق ميول الطالب واهتماماته. ويمثل الشريك الاجتماعي طرفا أساسيا في عملية التكوين ويكمن دوره في تقويم كفاءة المتربصين ومدى قابليتهم للتوظيف. (ان السياسات التنموية الجديدة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية و من بينها تبني النظام الأنجلو سكسوني بأطواره الثلاثة (ليسانس، ماستر، دكتوراه) ، ترمي الى حل مشاكل اقتصادية فرضتها العولمة واقتصاد السوق، وتراهن في ذلك على فعالية التقويم من أجل انتاج طلبة ذوي قدرة على الخلق والابداع والمساهمة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لكن هذا الطموح بقي حبيس عدد من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

#### أ- نمو الدفعات الهائلة أمام التعليم العالي

من الواضح أن عدد الوافدين على التعليم العالي يتزايد كل سنة وذلك لأسباب موضوعية تتمثل في نسبة النجاح الاجمالية في امتحان البكالوريا من جهة ومن جهة أخرى التسارع العلمي والتكنولوجي في مطلع القرن الواحد والعشرين الذي أدى الى تحولات جذرية يلعب فيها مستوى التعليم دورا حاسما في مجال التوظيف. وقد ترتب عن هذا الواقع رغبة غير مسبوقه لدى الأسر في الحاق أبنائها بالجامعة مما جعل السلطات العمومية، تعمل في هذا الاتجاه ليس فحسب تكريسا لمبادئ الديموقراطية وتكافؤ الفرص، بل محاولة للاستجابة لمتطلبات ما أصبح يعرف بمفهوم اقتصاد السوق

#### ب- عدم تنويع التعليم

ان الاعتماد على تنويع التعليم و تعديد فروع و تخصصاته قد يساعد على معالجة مشكلة تسيير الدفعات المتتالية من الوافدين الجدد. فالتنوع في نظر الخبراء يسمح من جهة بالأخذ بعين الاعتبار التحفيزات، المواهب، الكفاءات والأفاق المهنية لعدد كبير من الطلبة بفضل تنوع المؤسسات والبرامج البيداغوجية من جهة أخرى، التنوع

المتنامي للوظائف المستحدثة والتي تقتضي مواصفات خاصة. لكن شروط التنوع هذه لا زالت غير متوفرة نظرا لعدم تنوع الاقتصاد خاصة الحر، الذي تسعى الحكومة حاليا الى تدعيمه .

### ج- صعوبة التمويل

مع مرور السنين و في الظروف الاقتصادية الراهنة، أصبحت السياسة الحكومية تنظر للتعليم العالي باعتباره مؤسسة مكلفة، لكن قطاع يقدم أنشطة ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد وبالتالي فانه أصبح على عاتق الدولة التكفل به والعمل على نمو الإنتاجية أي ضبط النفقات واستغلال النتائج تطبيقا لمبادئ الفعالية والعقلانية. و يخص هذا الامر كل الدول النامية التي تعاني من أزمت مالية حادة نتيجة تهاونها بالبحث العلمي واللامبالاة به مقابل تمسكها بتوزيع الشهادات و التباهي بتعداد حامليها. و في الوقت الذي كانت الخبراء تحذر من السقوط الحر للدول المتبينة اقتصاد الريع، استمرت هذه الأخيرة في سياسة تسيير الدفعات و تغيب تقويم محكم على حساب استراتيجية تكوين الكم.

### د- ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي التعليم العالي

تعد ظاهرة البطالة المتفشية بين حاملي شهادات التعليم العالي أحد المشاكل التي يعاني منها العديد من الدول و خاصة الدول النامية حسب (تقرير البنك العالمي سنة 1995) الذي يشير الى أن انتشار البطالة وتفاقمها بدأ منذ التسعينيات من القرن الماضي ويرجع ذلك الى عدد من العوامل أهمها:

- ✓ دفعات الطلبة الوافدة على التعليم العالي المتنامية سنويا ،
- ✓ المشاكل الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالدول النامية،
- ✓ التطور السريع للتكنولوجية و ما يرافقه من تطور في أشكال العمل ، نمط الإنتاج، نوعية اليد العاملة المطلوبة، جودة التكوين و تكييفه مع المستجدات في كل مناحي الحياة اليومية.
- ✓ صعوبة التنبؤ باحتياجات قطاع التوظيف بسبب انعدام المعلومات والتواصل بين الجامعة وعالم الشغل إضافة الى غياب الدراسات حول المصير المهني لخريجي التعليم العالي

السابقين. هذه المشاكل حسب التقرير المذكور، تعقد عملية  
الادماج المهني لحاملي الشهادات الجدد وتبقى القابلية  
للتوظيف أهم مؤشر على نوعية التكوين وفعالية التقييم.

### و- الطلب الملح على النوعية و الواجهة

ان وجاهة التعليم العالي (la pertinence) مرتبطة بنوعيته، ذلك  
أن نوعيته ليس لها معنى بدون وجاهة، فالقصد من وجاهة التعليم  
العالي هو مدى تلاؤمه مع المحيط الاقتصادي . و تقاس الواجهة  
بالنسبة للتعليم العالي من خلال مدى التوافق بين ما يتوقعه المجتمع  
من المؤسسات و بين ما تقوم به في الواقع.(CMES,1998) فتقويم  
وجاهة التعليم العالي و نوعيته ينبغي أن يكون بدلالة دوره ومكانته  
داخل المجتمع أي حسب تنوع الخدمات التي يقدمها للمجتمع في كل  
مجالات الحياة : التربية، المعرفة، البحث العلمي ، الكفاءات ، الصلة  
بمعالم الشغل... الخ. بالرغم من اختلاف السياقات التي يتطور فيها  
التعليم العالي عبر العالم والظروف الصعبة التي تعيشها الدول النامية  
، إلا أن الخطاب المشترك يتمثل في كون المعارف التقنية والعلمية  
تتطور بسرعة وتتطور معها متطلبات الاقتصاد وعليه فان نوعية  
التعليم العالي تكمن في قدرته على التكيف مع احتياجات الطلبة  
الاقتصاد في ذات الوقت.

### ه-تدويل التعليم العالي

ان التدويل (internationalisation) في ظل العولمة ، أصبح من  
مهام التعليم العالي ذلك أن نوعيته لا يمكن قياسها الا على ضوء  
معايير الجودة كما هي مصاغة عالميا ولا ينبغي اعتبار التدويل غاية  
بحد ذاته بل كوسيلة لتحسين النوعية. فالعمل التعاوني الدولي  
ضروري لضمان معايير الجودة وفعالية أداء المؤسسات الجامعية  
وعليه ينبغي أن يقوم على أساس الشراكة والبحث الجماعي على  
الحلول التي تضمن نوعية التعليم العالي وفعاليتها(CMES,1998) .

نظرا لما تم ذكره فيما سبق يمكن القول أن الوصاية لم تكن في مستوى  
الاحتياط المطلوب عندما قررت استيراد نظام "ل م د" الذي تبنته  
بدون مراعاة البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة  
بالجامعة الجزائرية. فالميزات ذات الديناميكية العولمية التي أغرت

أصحاب القرار، تم تفجيرها بفعل طريقة تطبيق هذا النظام حيث أن وزارة التعليم العالي لا زالت تفرض توجيه المسجلين الجدد وعليه لم يعد لحركية الطالب وارادته معن في هذه الظروف إضافة الى ان منطوق تسيير دفعات الوافدين والسلطة الإدارية أمور لا زالت مهيمنة دافعة للوراء دور التقويم البيداغوجي و نوعية التكوين والبحث العلمي و يبقى الطابع المهني لشهادة نظام "ل م د" في الانتظار، (Rouag,2006: 42) الشيء الذي يحول دون استقلالية حقل المعرفة العلمية ويقفل في نفس الوقت من قدرة الطالب على المبادرة الفردية و الابتكار في ظل استمرار نظام المحاضرة والمناقشة الذاتية للأستاذ دون مشاركة الطالب مكتفيا بالتلقين والاملاء و تكريس النمطية. كما ان النظام القائم جزئيا على عمل الطالب الشخصي وليس الحضور، يقتضي توفير وسائل الاعلام الحديثة التي لم يتم توفيرها الى حد الآن بالقدر الكافي (Maamri,2011). و يشكل غياب الشريك الاجتماعي الذي هو العنصر الأساسي في معادلة التكوين بالصيغة الجديدة أكبر المعوقات ذلك أنه يتمثل في المؤسسات خارج الجامعة التي تتكفل بتربص الطلبة كل في مجاله. وعليه فان إشكالية التقويم على مستوى التعليم العالي لا زالت مطروحة في غياب وضوح الرؤية في طريقة العمل في ظل النظام الجديد الذي لم يجد في الجزائر، البيئة التي تمخض عنها ونشأ فيها ومن أجل خدمتها.

### خاتمة

نستخلص مما سبق أن التعليم العالي في الدول المتقدمة، عرف تطورا مذهلا فيما يتعلق بالممارسة التقويمية من أجل قياس مستوى كفاءات الطلبة ، في السنوات الأخيرة. فزيادة عن مراقبة ما تحصل عليه الطالب من البرامج المقررة والشهادة التي تمنح له، هناك العديد من الوسائل التي ، تسمح بفهم واستيعاب العوائق التي تحول دون تكوينه بالشكل المطلوب وذلك لغاية تحسين الممارسات البيداغوجية وطريقة توظيف الأنظمة التربوية في مجملها. وتجدر الإشارة الى أن تطور أساليب التقويم التربوي ليس بالأمر العشوائي، بل مرتبط بتقدم البحث العلمي في مجال البيداغوجية وأكثر من ذلك مرتبط أساسا

بالرهانات الاجتماعية والاقتصادية والتحولات السريعة التي تشهدها المجتمعات مع مطلع الألفية الثالثة، ألفية العولمة الشاملة. هذا الواقع المفروض، يجعل التعليم العالي في بلدنا اليوم أكثر من ذي قبل، في ضرورة الاهتمام بعملية التقويم البيداغوجي وجعلها من الانشغالات الأولى والأساسية اذا ما أردنا الخروج من روتين توزيع الشهادات على حساب بناء الكفاءات وذلك بالتحلي بالسلوك العقلاني بدل العاطفي والعمل على توفير أدوات بيداغوجية وتنظيمية وتقويمية تساعد على تحقيق الاهداف المسطرة وعلى تنفيذ الترتيبات التي تمكنها من البلوغ.

### قائمة المراجع

- 1) ALLAL(L). Vers une pratique d'évaluation formative, De Boeck-Wesmael,1991
- 2) Benghebrit(N)et Rabah(z) : Le système LMD en Algérie : De l'illusion de la nécessité au choix de l'opportunité, CDRSA, 2009,189-207 .
- 3) BOUGUETTA (F). Société de l'information, OPU, ALGER,2007.
- 4) Bouzid(N) et Berrouch(Z) : Assurance qualité dans l'enseignement supérieur, CIAQES, 21/10/2012 .
- 5) CORNOY(M). Mondialisation et réforme de l'éducation, UNESCO, Paris, 1999 .
- 6) De KETELE (J.M). L'évaluation, approche prescriptive ou descriptive, Bruxelles, De Boeck,1986 .
- 7) DE LANDSHEERE (G). Dictionnaire de l'évaluation et de la recherche en éducation, Paris, PUF,1979 .
- 8) DELORS (J et AL). L'éducation : un trésor est caché dedans, Paris, UNESCO,1996 .



- 9) Dourari(A), Hétéronomie du champ du savoir et effondrement du système éducatif en Algérie ,
- 10) Maghreb Emergeant,12/9/2012 .
- 11) DRUCKER (P). Structures et changements, Paris, 1996 .
- 12) Drucker(P) : Les entrepreneurs, Hachette, Paris, 1985, p42.
- 13) GHALLAMALLAH(M). les Tice comme axe stratégique de la réforme, CREAD, 2006.
- 14) GUIMARD(P). L'évaluation des compétences scolaires, PU de Rennes,2010
- 15) HADJI(C). L'évaluation, règle du jeu : des intentions aux outils, Paris ,ESF,2ED,1990 .
- 16) LARDJANE(D). Evaluation du système LMD, Site web Liberté, le 10/05/2015 .
- 17) Leger-Jarinou : Enseigner l'esprit d'entreprise à des étudiants, Lille, 1999, p18.
- 18) Maamri(N) : Un rapport met à l'index l'application du système LMD, el Watan, 28/06/2011 .
- 19) Pain(J) : Mondialisation, l'éducation fera la différence, Mens Sana Ed, Paris, 2011, p59.
- 20) PERRENOUD(P). L'évaluation des élèves, Paris ,Bruxelles De Boeck,1998
- 21) Raouag(A) : Pour une introduction rationnelle pédagogiques des Tic dans la formation universitaire, cread, n°77, 2006 .
- 22) Rapport de la commission de l'éducation OCDE,1992 .

23) Declaration de la conférence mondiale sur l'enseignement supérieur, Paris,1998 .

24) Décret exécutif n°04-371du 21 /11/2004 portant création du diplôme de licence nouveau régime .

25) Rapport de la Banque mondiale sur le chômage dans le monde, 1995.

- للإحالة على هذا المقال:

- أم السعود براهيمى، (2021)، « إشكالية التقويم البيداغوجي في ظل نظام "ل م د"». المواقف، المجلد: 17، العدد: 01، جويلية 2021، ص.ص 375-392.